تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

توجهات عودة اللاجئين السوريين في الأردن إلى بلادهم

© جميع الحقوق محفوظة لتمكين
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

2025

الفهرس

مقدمة	4
المنهجيّة والعيّنة	5
تحليل نتائج الاستطلاع	6
الخصائص الديمغرافيّة	6
توزيع أفراد العيّنة وفقًا لطريقة الدخول إلى الأردنّ	8
توزيع أفراد العيّنة وفقًا لامتلاكهم بطاقة مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين	8
توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة: مخيم أو غير مخيم	9
توزيع أفراد العينة وفقًا لعدد سنوات الإقامة في الأردن	10
توزيع أفراد العينة وفقًا للمحافظة	11
العودة إلى سوريا (الرغبة في العودة، الأسباب، الموعد)	12
أسباب عدم العودة إلى سوريا	14
المساعدات التي يتلقاها اللاجئون السوريون في الأردن	16
توزيع أفراد العينة وفقًا للدخل مقارنة بالاحتياجات	17
أثر سقوط نظام بشّار الأسد على تلقّي المساعدات	17
عمل اللاجئين السوريّين في الأردنّ	18
توزيع أفراد العيّنة وفقًا لوجود معيقات تواجه العودة إلى سوريا	21
توزيع أفراد العيّنة حسب المحافظة ورغبتهم في العودة إلى سوريا	22
مدّة الإقامة في الأردنّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة إلى سوريا:	23
الراغبون في العودة إلى سوريا حسب المدّة الزمنيّة	24
كفاية الدخل الشهريّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة	25
علاقة وضع العمل برغبة اللاجئين السوريين في العودة	26
علاقة امتلاك تصريح عمل بقرار العودة إلى سوريا	27
رغبة العودة إلى سوريا بين الجنسين (الذكور، الإناث)	27
المستوى التعليميّ للّاجئين السوريّين ورغبتهم في العودة إلى سوريا	28
رغبة العودة إلى سوريا بين اللاجئين السوريّين المقيمين داخل المخيّمات وخارجها	29
خرج الاستطلاع بالعديد من النتائج التي يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:	30
التوصيات	31

مقدمة

منذ بدء الأزمة السوريّة في عام 2011، استقبل الأردنّ ما يقارب 1⁄3 مليون لاجئ سوريّ،بينهم 557,783 ألف لاجئ مسجّل لدى المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين حتّى 31 آذار 2025[1]. يشكّلون حوالي ربع اللاجئين السوريّين المقدّرين بحوالي 6⁄2 ملايين لاجئ سوريّ موزّعين في دول العالم.

مع سقوط نظام بشّار الأسد في الثامن من كانون الأوّل 2024، بدأت الأنظار تتّجه نحو مستقبل اللاجئين السوريّين ورغبتهم في العودة إلى سوريا، خاصة بعد معاناتهم من موجات اللجوء خلال السنوات السابقة؛ بسبب الصراع الّذي استمرّ لسنوات عديدة ودفعهم إلى اللجوء خارج وطنهم، ومع سقوط النظام، بدأ عدد منهم بالفعل في العودة إلى سوريا منذ اليوم الأوّل.

في الأردن وفقًا لبيانات مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، عاد ما يقارب 55,732 ألف لاجئ سوريّ إلى وطنهم طوعًا خلال الفترة ما بين 8 كانون الأوّل 2024 و12 نيسان 2025[2]، وفقًا لبيانات «المفوضية» إنّ غالبيّة العائدين كانوا يقيمون في المناطق الحضريّة بنسبة 84٪، بينما يُقيم 16٪ منهم في المخيّمات.

رغم ذلك، لا تزال هناك العديد من التحدّيات الّتي تواجه العائدين؛ مثل تعرّض العديد من المناطق السوريّة إلى دمار واسع في بنيتها التحتيّة، كما أنّ الوضع الأمنيّ والسياسيّ لا يزال غير مستقرّ تمامًا، وللتغلب عليها يأتي دور الدول المضيفة من خلال تسهيل عمليّة العودة الطوعيّة للّاجئين وتوفير الدعم اللوجستيّ والمساعدات الضروريّة لهم، مثل توفير وسائل النقل الآمنة، وتأمين السكن المؤقّت، وتقديم الدعم النفسيّ والاجتماعيّ للّاجئين العائدين. كما أنّ المجتمع الدوليّ مطالب بتقديم الدعم الماليّ والفنّيّ اللازم لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، ممّا يساهم في خلق بيئة مناسبة لعودة اللاجئين.

أمّا بالنسبة للّاجئين السوريّين الّذين لم يعودوا إلى سوريا، فإنّهم يواجهون تحدّيات كبيرة فيما يتعلّق بالمساعدات المقدّمة لهم حيث بدأت في السنوات الأخيرة بالانخفاض في قيمتها وعدد المستفيدين منها[3]. يعود هذا التراجع إلى عوامل عدّة، منها تغيّر أولويّات المانحين الدوليّين، والضغوط الاقتصاديّة الّتي تواجهها الدول المضيفة، هذا الوضع يجعل العديد من اللاجئين السوريّين في الأردنّ يتردّدون في اتّخاذ قرار العودة إلى بلد لا يزال يواجه تحدّيات اقتصاديّة وأمنيّة وسياسيّة قد تحتاج إلى سنوات حتّى تعود كما كانت قبل الأزمة.

في ضوء هذه التحدّيات المستمرّة الّتي يواجهها اللاجئون السوريّون في الأردنّ، يأتي تنفيذ استبيان حول «توجّهات عودة اللاجئين السوريّين في الأردنّ إلى بلادهم»، لفهم نواياهم وجمع معلومات حول مدى رغبتهم في العودة إلى سوريا، والعوامل المؤثّرة في قراراتهم، سواء كانت اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو سياسيّة، أو أمنيّة. كما يسعى إلى تقييم الظروف المعيشيّة الحاليّة للّاجئين في الأردنّ ومدى تأثيرها في قرار العودة.

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
2 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
3 وفق مقابلات فريق «تمكين» لعدد من اللاجئين السوريين في الأردن.

المنهجيّة والعيّنة

يُعتبر الأردنّ من الدول الرئيسيّة الّتي استضافت عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريّين خلال الأزمة في بلادهم، وبعد سقوط النظام، أصبح من الضروريّ فهم أوضاع هؤلاء اللاجئين وتقييم رغباتهم وتحدّياتهم فيما يتعلّق بالعودة إلى وطنهم. في هذا السياق، أُجري مسح ميدانيّ باستخدام الاستبانة كأداة رئيسيّة لجمع البيانات والمعلومات المتعلّقة بالسوريّين المقيمين في الأردنّ.

تعدّ الاستبانة وسيلة فعّالة لجمع المعلومات بشكل منهجيّ، وقد صُمّمت لتتماشى مع أهداف التقرير البحثيّ، لضمان دقّة النتائج وتمثيليّة العيّنة، استعين بالميسيرين لجمع الإجابات من المشاركين السوريّين المشمولين بالاستطلاع. تكوّنت الاستبانة من مجموعة أسئلة استهدفت كلّ مشارك، وتناولت الاستبانة محاور رئيسيّة عدّة، منها: المتغيّرات الديموغرافيّة للمشاركين، وقطاعات العمل الّتي يعملون فيها، ومدى امتلاكهم لتصاريح عمل، كما شملت الاستبانة استفسارات حول رغبتهم في العودة إلى سوريا، وأسباب العودة، والعوائق الّتي تواجههم في اتّخاذ هذا القرار، إضافة إلى ذلك معرفة الأسباب وراء عدم رغبة بعض الفئات في العودة.

يتكوّن مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريّين المقيمين في الأردنّ، حيث اختيرت عيّنة عشوائيّة متاحة لجمع البيانات وتحليلها، وشمل الاستطلاع عيّنة حجمها (1242) مشاركًا من السوريّين والسوريّات في الأردنّ، بهدف تقديم فهم شامل للوضع الحاليّ للسوريّين في الأردنّ وتقييم رغباتهم وتحدّياتهم فيما يتعلّق بالعودة إلى سوريا.

من خلال تحليل البيانات المجمّعة، يمكن استخلاص العديد من النتائج الهامّة الّتي تُسلّط الضوء على التحدّيات الّتي يواجهها السوريّون في الأردنّ، إضافة إلى العوامل الّتي تؤثّر في قرارهم بالعودة إلى سوريا. بالنسبة لمقابلات المستجيبين، فقد أجريت عن طريق الهاتف، ومن خلال مقابلات مباشرة مع اللاجئين السوريّين.

للأهمّيّة وجب التنويه أنّ الاستطلاعات الهاتفيّة تُعتبر أداة مهمّة لجمع البيانات حول رغبات اللاجئين في العودة إلى أوطانهم، حيث توفّر وسيلة سريعة وفعّالة لجمع المعلومات واستنباط النتائج الّتي يمكن أن تؤثّر في السياسات والقرارات المتعلّقة باللاجئين. مع ذلك، فإنّ هذه الاستطلاعات تواجه عدّة قيود يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان دقّتها وفعاليّتها، أحد هذه القيود هو أنّ نتائجها تعكس رغبات اللاجئين في فترة زمنيّة معيّنة فقط، حيث تتغيّر الظروف المحيطة باللاجئين بمرور الوقت، سواء كانت سياسيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة، ممّا قد يؤثّر في رغبتهم في العودة إلى أوطانهم. لذلك، يجب أن تعتبر هذه الاستطلاعات صورة مؤقّتة للوضع القائم.

تحليل نتائج الاستطلاع

الخصائص الديمغرافيّة

يُعدّ فهم الخصائص الديموغرافيّة والاجتماعيّة والتعليميّة للّاجئين السوريّين في الأردنّ أمرًا بالغ الأهمّيّة لأسباب عدّة تتعلّق بنتائج استطلاع الرأي حول رغبة اللاجئين في العودة إلى بلدهم، حيث يُساعد في تحديد العوامل الّتي تؤثّر في قرارات اللاجئين، مثل الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتعليميّ الّذي يعيشون فيه حاليًّا في الأردنّ.

بناءً على الاستطلاع الّذي شمل (1242) لاجئًا ولاجئة سوريًا في الأردنّ أظهرت النتائج أنّ عدد الذكور المشاركين في الاستطلاع بلغ (863)، بينما بلغ عدد الإناث (379).

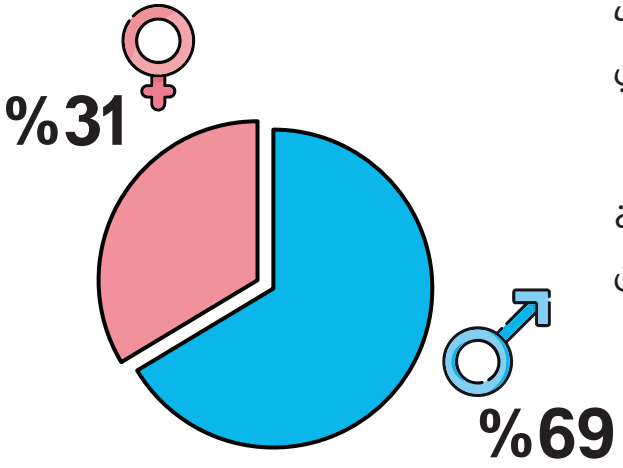

رسم بياني رقم (1) توزيع أفراد العينة وفقًا للجنس.

فيما يتعلّق بالفئة العمريّة للمشاركين في الاستطلاع، صُنِّفُوا إلى ثلاث مجموعات رئيسيّة لتسهيل تحليل البيانات وفهم توزيع الفئات العمريّة؛ المجموعة الأولى تشمل الأفراد الّذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، وقد شكّلت هذه الفئة النسبة الأكبر من العيّنة، حيث بلغ عددهم (623) فردًا، ممّا يمثّل 50٪ من إجماليّ المشاركين. المجموعة الثانية تضمّ الأفراد الّذين تتراوح أعمارهم بين 36 و59 عامًا، وبلغ عددهم (553) فردًا، ما يشكّل نسبة 45٪ من العيّنة. أمّا المجموعة الثالثة، فهي تشمل الأفراد الّذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، وعددهم (66) فردًا، ممّا يمثّل 5٪ من الإجماليّ. تشير هذه البيانات إلى أنّ الغالبيّة العظمى من المشاركين هم من الشباب والقوى العاملة، ممّا يعني أنّ بقاءهم يساهم بشكل إيجابيّ في سوق العمل، وعليه إنّ عودتهم إلى بلدهم الأصليّ قد يؤدّي إلى تحدّيات في بعض القطاعات الاقتصاديّة مثل الزراعة والإنشاءات، حيث تعتمد هذه المجالات بشكل كبير على الأيدي العاملة من اللاجئين السوريّين.

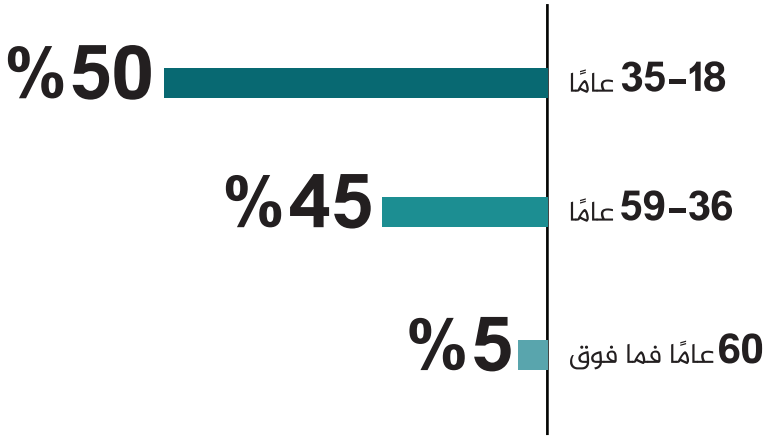

رسم بياني رقم (2) توزيع أفراد العينة وفقًا للعمر.

من ناحية الحالة الاجتماعيّة تبيّن النتائج أنّ النسبة الأكبر من أفراد العيّنة المُستطلعين هم من المتزوّجين بنسبة 75٪، يليهم العزّاب بنسبة 18٪. أمّا الأرامل فيمثّلون 5٪ من العيّنة، والمطلقون يشكّلون 2٪ فقط. قد تُشير إلى أنّ ارتفاع نسبة المتزوّجين يمكن أن يكون له تأثير مباشر على القرارات المتعلّقة بالعودة إلى سوريا، حيث قد تفرض الأعباء الأسريّة تحدّيات إضافيّة تتطلّب النظر فيها عند اتّخاذ مثل هذه القرارات، هذا ما تؤكده أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي جاء فيها أن 54٪ من العائدين من الأردن إلى سوريا من العائلات الكاملة، بعدد بلغ 29,924، بينما شكلت العائلات التي عادت بشكل جزئي 46٪، بعدد بلغ 25,808، منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024 وحتى 12 نيسان 2025.[4]

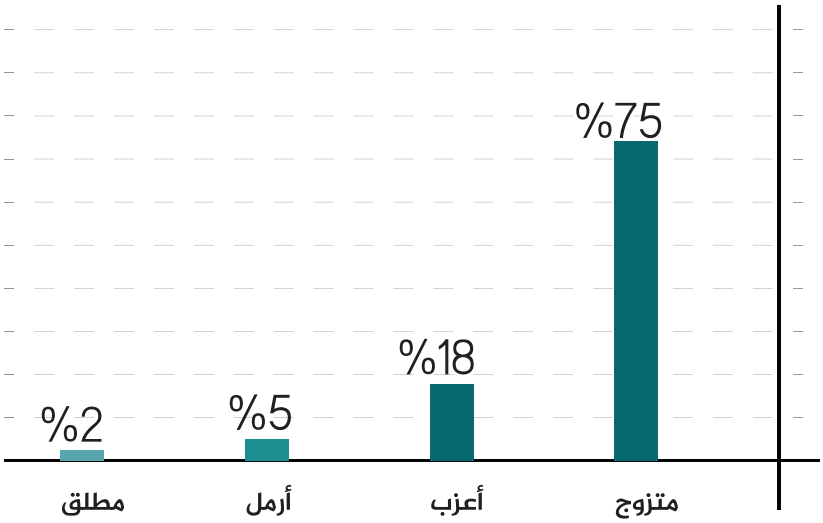

رسم بياني رقم (3) توزيع أفراد العينة وفقًا للحالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمشاركين في الاستطلاع، فقد تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة، التي تبلغ 80٫2٪، هم من الحاصلين على شهادة التوجيهي أو أقل، بينما يشكل الأميون نسبة 8٫1٪ من أفراد العينة العينة، أما الحاصلون على درجة البكالوريوس، فيشكلون نسبة 3٫9٪ من أفراد العينة، إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الحاصلين على الدبلوم أو التدريب المهني تبلغ 7٫6٪ من أفراد العينة، وأخيرًا، تُمثل الدراسات العليا نسبة ضئيلة جدًا حيث تبلغ 0٫20٪ من مجموع العينة المُستطلعة، مما قد يشير إلى أنّ ضعف المستوى التعليمي له تأثير بقرار العودة إلى سوريا لأنه قد يحدّ من فرص العمل، ويجعل الأفراد أكثر اعتمادًا على المساعدات في دولة اللجوء.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي	101	٪8٫1
بكالوريوس	48	٪3٫9
توجيهي فما دون	996	٪80٫2
دبلوم/ تدريب مهني	94	٪7٫6
دراسات عليا	3	٪20.
المجموع	1242	٪100

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة وفقًا للمستوى التعليمي.

4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

توزيع أفراد العيّنة وفقًا لطريقة الدخول إلى الأردنّ

بدأت الأزمة السوريّة في العام 2011، ممّا أدّى إلى نزوح جماعيّ للسوريّين إلى الدول المجاورة، بما في ذلك الأردنّ، الّتي هي دولة حدوديّة مع سوريا، حيث أصبحت إحدى أهمّ الوجهات للّاجئين؛ بسبب استقرارها النسبيّ مقارنة بمنطقة النزاع.

تعدّدت طرق الدخول إلى الأردنّ، منها: النظاميّة، عبر المنافذ الرسميّة بتأشيرات وغيرها من وثائق، وغير النظاميّة عبور الحدود البرّيّة بشكل غير نظاميّ، يعود ذلك لأسباب عدّة منها: أنّ أغلب اللاجئين اضطرّوا إلى دخول الأردنّ بشكل عاجل دون إجراءات رسميّة، بسبب القصف العشوائيّ والعمليّات العسكريّة في سوريا؛ ممّا دفع المدنيّين للفرار دون تخطيط مسبق، وقرب الحدود من مناطق النزاع.

وعليه عند تحليل توزيع العيّنة وفقًا لطريقة الدخول خلال سنوات الحرب، يتّضح أنّ نسبة كبيرة من الأفراد تصل إلى 63٪، أي (780) فردًا، دخلوا بطرق غير نظاميّة، قد يكون السبب في ذلك أنّهم اضطرّوا لعبور الحدود هربًا من القصف الّذي تعرّضوا له وهم في بلدهم، بينما دخل (462) فردًا بطرق نظاميّة، ممّا يشكّل نسبة 37%.

خلاصة الأمر أنّ الغالبيّة العظمى من العيّنة دخلت الأردنّ بطرق غير نظاميّة، ممّا يعكس طبيعة النزوح الطارئ في أثناء الأزمة السوريّة، بينما مثّلت الأقلّيّة حالات الدخول المنظّم الّتي تعتمد على الإمكانيّات الفرديّة لمغادرة سوريا والتوجّه إلى بلد لجوء.

رسم بياني رقم (5) توزيع أفراد العينة وفقًا لطريقة دخول الأردن.

توزيع أفراد العيّنة وفقًا لامتلاكهم بطاقة مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين

تُظهر من البيانات أنّ النسبة العظمى من الأفراد المشاركين في الاستطلاع يمتلكون بطاقة مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، حيث بلغ عددهم (1207) فردًا، ما يعادل 97٪ من إجماليّ العيّنة. في المقابل، هناك (35) فردًا فقط لا يمتلكون بطاقة مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما يمثّل 3٪ من العيّنة.

من أهمّ أسباب منح اللاجئين بطاقة المفوّضيّة الحصول على وضع قانونيّ، ممّا يمنحهم إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الأساسيّة مثل الصحّة والتعليم بشكل مجّانيّ، دون هذه البطاقة، يصبح اللاجئ عرضة للحرمان من المساعدات الإنسانيّة.

وعليه تعمل المفوّضيّة على تسجيل اللاجئين فور وصولهم إلى الأردنّ، ذلك لتوفير الحماية القانونيّة، والمساعدات النقديّة، والغذائيّة، وإمكانيّة إعادة التوطين في دول ثالثة.

كذلك تُسهّل البطاقات عمليّة توزيع المساعدات من قبل الحكومة الأردنيّة والمنظّمات الدوليّة، حيث تتيح لهم القدرة على تنظيم وتنسيق وتوحيد الجهود الإنسانيّة المقدّمة للّاجئين، إضافة إلى ذلك، تساهم البطاقات في توفير إحصاءات دقيقة حول أعداد اللاجئين، ممّا يسهم في تقديم أرقام رسميّة وموثوقة. كما تعمل هذه الآليّة على تقليل نسبة اللاجئين غير المسجّلين في السجلّات الرسميّة.

أمّا بالنسبة للفئة الّتي لا تمتلك البطاقة قد يكون هؤلاء الأفراد دخلوا الأردنّ مؤخّرًا، ولم يتمكّنوا من إتمام إجراءات التسجيل، أو عدم المعرفة بالإجراءات.

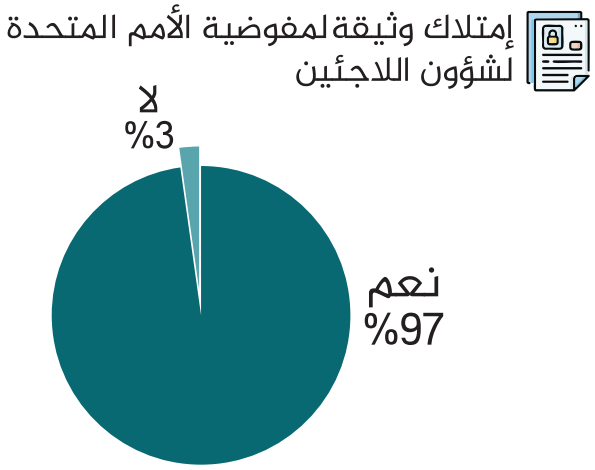

رسم بياني رقم (6) توزيع أفراد العينة وفقًا لامتلاك بطاقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من عدمه.

توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة: مخيم أو غير مخيم

تُظهر النتائج أنّ غالبيّة الأفراد، بنسبة 88٪، لا يقيمون في مخيّمات، حيث بلغ عددهم (1087) فردًا. بينما يقيم 12٪ من أفراد العيّنة في مخيّمات، بعدد يصل إلى (155) فردًا. وفيما يتعلّق بتوزيع الأفراد الّذين يقيمون في المخيّمات، أظهرت البيانات أنّ مخيّم الأزرق يشمل (23) فردًا بنسبة 14٪ من إجماليّ المقيمين في المخيّمات. أمّا مخيّم الزعتري، فيضمّ فردًا واحدًا فقط بنسبة 1٪. بينما يشكّل الأفراد الّذين يقيمون في المخيّمات العشوائيّة النسبة الأكبر، حيث بلغ عددهم (131) فردًا بنسبة 85٪، تُشير هذه الأرقام إلى أنّ السكن في المخيّمات العشوائيّة هو الأكثر بين الأفراد الّذين يقيمون في المخيّمات، ممّا قد يعكس وجود تحدّيات معيّنة تتعلّق بالسكن وعدم ملائمته، والظروف المعيشيّة في هذه المناطق.

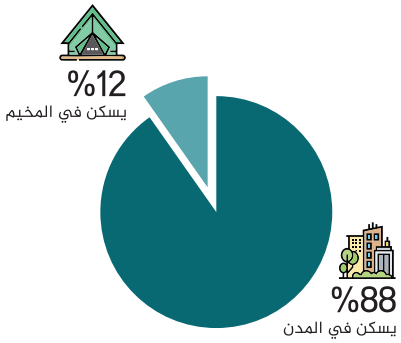

رسم بياني رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة: مخيم أو غير مخيم.

رسم بياني رقم (8) توزيع أفراد العينة وفقًا لاسم المخيم.

توزيع أفراد العينة وفقًا لعدد سنوات الإقامة في الأردن

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العيّنة وفقًا لعدد سنوات الإقامة في الأردنّ تُظهر النتائج تباينًا في مدّة الإقامة بين المشاركين. حيث إنّ غالبيّة العيّنة، بنسبة 93.6٪، تضمّ أفرادًا أقاموا في الأردنّ لمدّة 14 سنة أو أقلّ، وهو ما يعكس استقرار أفراد العينة في الأردنّ منذ بداية الأزمة في وطنهم، واستمر هذا الاستقرار على مدار سنوات الأزمة. في المقابل، نجد أنّ نسبة 6.1٪ من العيّنة قد قضت 15 سنة أو أكثر في الأردنّ، نُشير هنا إلى وجود شريحة صغيرة من الأفراد الّذين كانوا يُقيمون في الأردنّ قبل بدء الأزمة في بلادهم، لكنّهم تقدّموا بطلب لجوء من مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. علاوة على ذلك، هناك نسبة ضئيلة جدًّا تبلغ 0.3٪ من العيّنة، تشمل أفرادًا أقاموا لمدّة تقلّ عن 5 سنوات، ممّا قد يعكس حالات انتقال حديثة أو إقامة قصيرة الأمد.

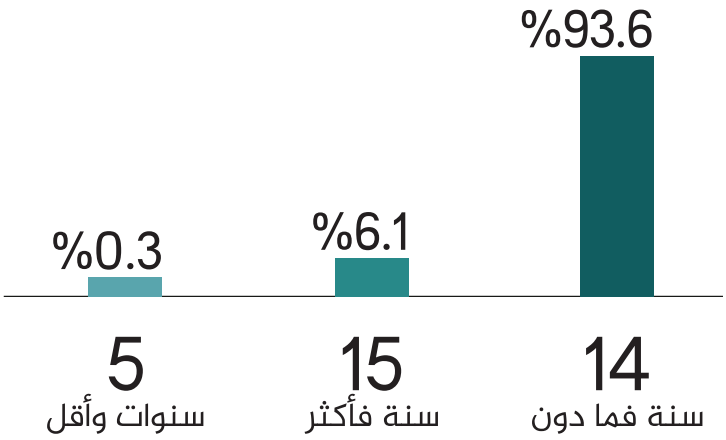

رسم بياني رقم (9) توزيع أفراد العينة وفقًا لعدد سنوات الإقامة في الأردن.

توزيع أفراد العينة وفقًا للمحافظة

وفقًا لتوزيع أفراد العيّنة على المحافظات تُظهر النتائج أن محافظة الزرقاء استحوذت على النسبة الأكبر من العيّنة بنسبة 26٪، حيث بلغ عدد أفراد العيّنة من هذه المحافظة (323) فردًا، تليها محافظة عمّان بنسبة 24٪ بعدد أفراد (298)، ثمّ المفرّق بنسبة 23٫8٪ وعدد أفراد (296). أمّا محافظة إربد، فجاءت بنسبة 12٪ بعدد أفراد (149). في المقابل، سجّلت محافظات الطفيلة والعقبة النسب الأقلّ بنسبة 0٫2٪ و0٫4٪ بعدد أفراد (3) و(5) على التوالي. كما تبيّن أنّ محافظة الكرك تضمّ 4٪ من العيّنة بعدد أفراد (50)، بينما توزّعت النسب المتبقّية بنسب أقلّ بين محافظات البلقاء وجرش وعجلون ومأدبا ومعان.

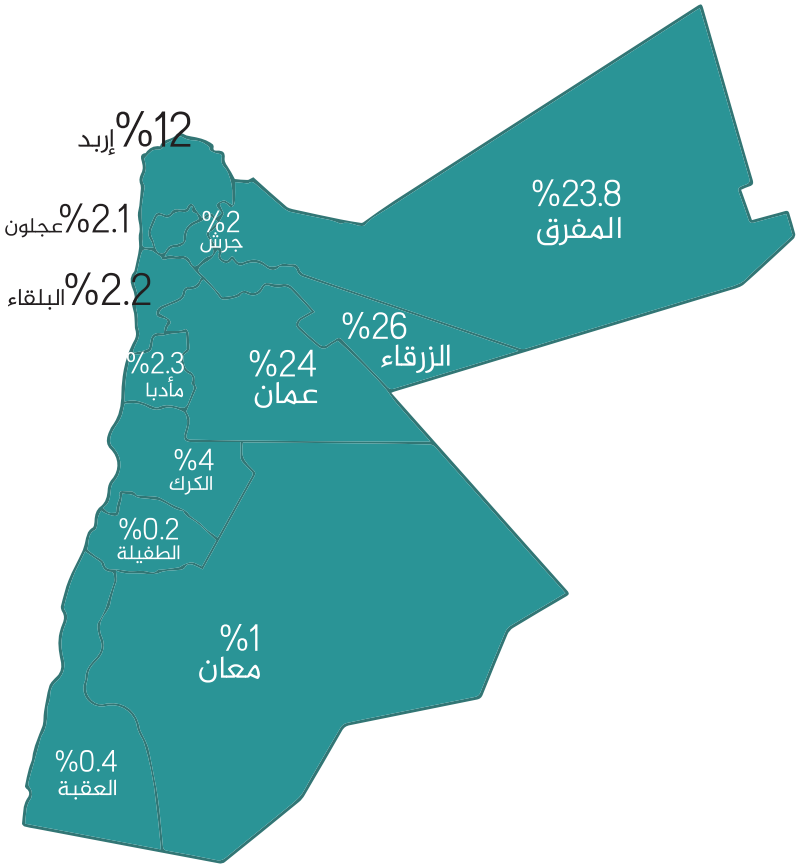

رسم بياني رقم (10) توزيع أفراد العينة وفقًا للمحافظة

العودة إلى سوريا (الرغبة في العودة، الأسباب، الموعد)

رغم أنّ الأردنّ أتاح خيار العودة الطوعيّة للّاجئين السوريّين خلال سنوات الأزمة السوريّة، إلّا أنّ البيانات تشير أنّ هنالك (896) فردًا، ما يعادل 72٪ من المشاركين في الاستطلاع، لا يرغبون في العودة حاليًّا، بينما (346) فردًا، أي 28٪، أعربوا عن رغبتهم في العودة. تعكس هذه الأرقام رغبة غالبيّة أفراد العيّنة المستطلعة البقاء في الأردنّ في الوقت الراهن، على الرغم من التحدّيات الّتي قد يواجهونها، يُعزى ارتفاع نسبة الراغبين في البقاء إلى أنّ جزءًا كبيرًا من أفراد العيّنة تحسّنت أوضاعهم مقارنة بوضعهم في سوريا، بسبب توفّر فرص عمل، والاستقرار الأمنيّ والسياسيّ، فالأردنّ أكثر أمانًا من المناطق السوريّة المتأثّرة بالنزاع، وإمكانيّة الوصول إلى تعليم وصحّة أفضل، خاصّة للأطفال، إضافة إلى ذلك عدم اقتناع بعض أفراد العيّنة بتحسّن الأوضاع في سوريا، ومنهم من يتخوّف من فقدان المكتسبات في الأردنّ.

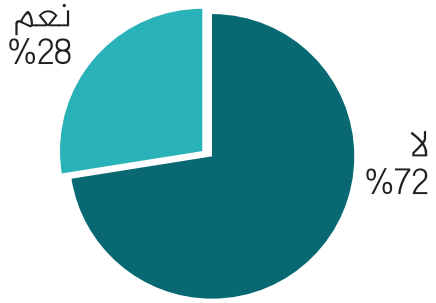

رسم بياني رقم (11) توزيع أفراد العينة وفقًا للرغبة في العودة إلى سوريا من عدمه.

فيما يتعلّق بموعد العودة المتوقّع للراغبين في العودة، تُشير البيانات إلى أنّ غالبيّة الأفراد يفضّلون العودة في غضون فترة قصيرة نسبيًّا، حيث أبدى 54٪ من المشاركين رغبتهم في العودة خلال 6 أشهر، أمّا بالنسبة للأفراد الّذين يفضّلون العودة في فترة أطول، فقد أظهر 22٪ منهم استعدادهم للعودة خلال 3 سنوات، بينما 21٪ يرغبون في العودة خلال 3 أشهر.

من المهمّ الإشارة أنّ أفراد العيّنة الّذين يفضّلون العودة في غضون فترة قصيرة نسبيًّا إمّا خلال 3 أشهر أو خلال 6 أشهر لديهم أسباب محدّدة لذلك، بعضهم يرغب في العودة بعد انتهاء العام الدراسيّ، ممّا يشير إلى أهمّيّة التعليم ودوره في اتّخاذ قرار العودة. آخرون ينتظرون انتهاء تصريح العمل الخاصّ بهم، إضافة إلى ذلك هناك من يسعى للعودة بعد سداد التزاماتهم الماليّة.

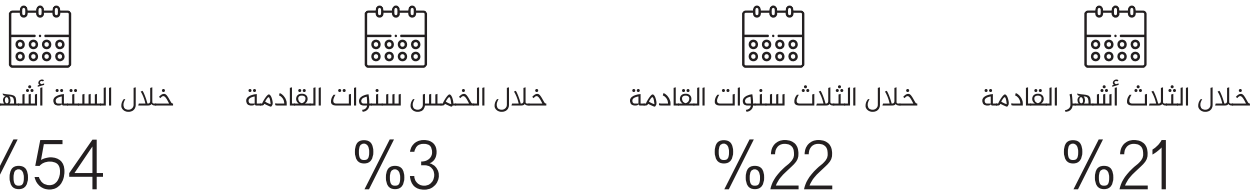

رسم بياني رقم (12) توزيع أفراد العينة وفقًا لموعد العودة إلى سوريا.

يتّضح من خلال النتائج أنّ هناك أسباب عدّة تؤدّي إلى تأخير العودة إلى سوريا بالنسبة لأفراد العيّنة؛ السبب الرئيسيّ الّذي أشار إليه 18٪ من المشاركين هو الحاجة إلى توفّر مبلغ ماليّ كاف لبدء حياة جديدة في سوريا، ممّا يعكس أهمّيّة الاستقرار الماليّ في اتّخاذ قرار العودة. يلي ذلك بنسبة 15٪ من الأفراد الّذين يرون أنّ الانتهاء من دفع الالتزامات الماليّة المترتّبة عليهم يعتبر شرطًا أساسيًّا للعودة، ممّا يشير إلى العبء الماليّ الّذي يعانيه العديد من الأفراد في الخارج. أما الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سوريا تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 13٪، إضافة إلى ذلك هنالك 10٪ من المشاركين يرون أنّ استقرار الأوضاع الأمنيّة هو عامل حاسم في قرار العودة، وهو ما يعكس المخاوف المتعلّقة بالأمن والسلامة. أمّا بالنسبة لانتهاء العام الدراسيّ، فقد أشار 8٪ من الأفراد إلى أنّه يؤثّر في توقيت العودة، بينما يعتبر انتهاء تصاريح العمل سببًا لتأخير العودة بالنسبة لـ 2٪ من المشاركين. هذه النتائج تعكس التحديات والأسباب المتعدّدة الّتي تواجه الأفراد عند التفكير في العودة إلى سوريا.

أسباب تأخير العودة إلى سوريا

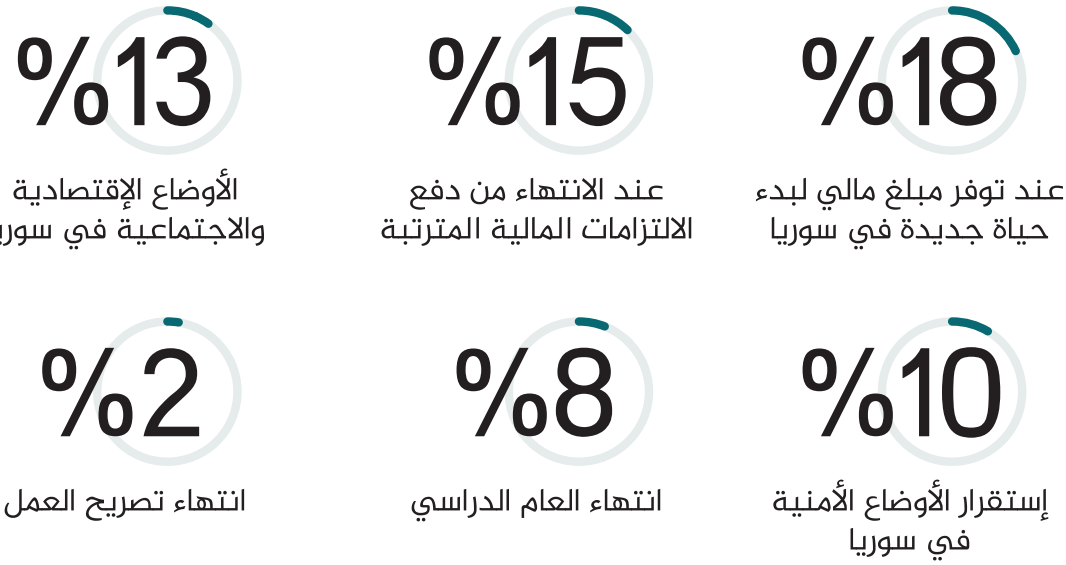

رسم بياني رقم (13) توزيع أفراد العينة وفقًا لأسباب تأخير العودة إلى سوريا.

أمّا بالنسبة لأسباب رغبة أفراد العيّنة في العودة إلى سوريا هنالك مجموعة متنوّعة من العوامل المؤثّرة على قرار العودة، حيث أشار 15,7٪ من المشاركين إلى أنّ عودة الأقارب إلى سوريا هي السبب الرئيسيّ، ممّا يبرز أهمّيّة الروابط الأسريّة في اتّخاذ مثل هذه القرارات. بينما اعتبر 13,61٪ إنّ ارتفاع تكلفة إصدار تصاريح العمل في الأردنّ هو الدافع الأساسيّ لهم، ممّا يشير إلى الأعباء الماليّة الّتي تترتّب عليهم عند اصدار تصريح عمل، كما أنّ قلّة توفّر فرص العمل في الأردنّ دفعت 8,78٪ من أفراد العيّنة للتفكير في العودة. إضافة إلى ذلك، أشار 8,37٪ إلى امتلاكهم منازل في سوريا؛ ممّا يدفعهم لاتّخاذ قرار العودة. أمّا بالنسبة للّذين يرون أنّ التهديدات الأمنيّة قد انتهت، فقد شكّلوا نسبة 7,57٪.

أمّا توقّف المساعدات كان دافعًا لـ 6,76٪ من أفراد العيّنة لاتّخاذ القرار، بينما اعتبر 3,86٪ أنّ لديهم مهنة أو عملاً في سوريا يجعل العودة خيارًا سهلاً بالنسبة لهم. أمّا الوضع القانونيّ غير المستقرّ في الأردنّ أثر في 2,9٪ من أفراد العيّنة، حيث إنّ 31 فردًا مستطلع لم يحصلوا على تصريح عمل. وأخيرًا، رأى 2,74٪ إنّ الوضع الأمنيّ في سوريا قد تحسّن، بينما اعتبر 1,77٪ أنّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة أفضل ممّا هي عليه في الأردنّ.

خلاصة الأمر، إنّ قرار العودة يتأثّر بمزيج من العوامل الماليّة، والأمنيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة. بينما تظهر أقلّيّة استعدادًا للعودة، فإنّ الأغلبيّة تفضّل البقاء في الأردنّ بسبب مكاسب ملموسة وما يشعرون فيه من استقرار نسبيّ لا يريدون خسارته.

أسباب رغبة العودة إلى سوريا	العدد	النسبة المئوية
عودة الأقارب إلى سوريا	195	٪15,7
ارتفاع سعر إصدار تصاريح العمل	169	٪13,61
قلة توفر فرص العمل في الأردن	109	٪8,78
أمتلك بيتاً في سوريا	104	٪8,37
انتهاء كافة التهديدات الأمنية (تهرب من وظيفة حكومية، خدمة العلم،....)	94	٪7,57
توقف المساعدات	84	٪6,76
لدي مهنة أو عمل في سوريا	48	٪3,86
وضعي غير قانوني بالأردن	36	٪2,9
الوضع آمن في سوريا	34	٪2,74
ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل في سوريا	22	٪1,77

جدول رقم (14) توزيع أفراد العينة وفقًا لأسباب رغبة العودة إلى سوريا.

أسباب عدم العودة إلى سوريا

هنالك العديد من الأسباب الّتي تدفع اللاجئين السوريّين داخل المخيّمات أو خارجها التردّد في العودة إلى بلادهم، رغم تأكيدات الحكومة الأردنيّة بأنّ العودة ستكون طوعيّة وآمنة.

وفقًا لنتائج الاستطلاع هناك أسباب عدّة رئيسيّة تحول دون عودة السوريّين إلى وطنهم، السبب الأكثر شيوعًا هو عدم توفّر السكن المناسب في سوريا، حيث أشار 59,26٪ من أفراد العيّنة إلى أنّ هذه المشكلة تعتبر عقبة كبيرة أمام العودة، ما يعكس الدمار الّذي لحق في البنية التحتيّة السوريّة، خاصّة في المدن الرئيسيّة مثل حلب ودمشق والرقّة، فالعديد من المنازل مدمّرة تمامًا، أو تحتاج إعادة تأهيل مكلّفة، ولا يملك هؤلاء اللاجئين القدرة الماليّة لإعادة الإعمار، إلى جانب عدم وجود سياسات حكوميّة في سوريا واضحة وفعّالة لإعادة الإعمار أو توفير سكن مؤقّت.

إضافة إلى ذلك، يعتبر غياب الأمان في سوريا سببًا هامًّا آخر، حيث أعرب 56،44٪ من المشاركين عن قلقهم بشأن الوضع الأمنيّ، حيث هنالك استمرار النزاعات المحلّيّة في بعض المناطق. من المهمّ الإشارة إنّ غياب الأمان هو مؤشّر خطير، ويظهر أنّ أكثر من نصف اللاجئين لا يثقون بالوضع الأمنيّ الحاليّ، ممّا يجعل العودة مجازفة غير محسوبة.

كما أنّ الأوضاع الاقتصاديّة غير المستقرّة تشكّل تحدّيًا كبيرًا، إذ أشار 55،07٪ من الأفراد إلى أنّ الوضع الاقتصاديّ الحاليّ في سوريا يجعل العودة غير ممكنة بالنسبة لهم. هناك أيضًا عوامل اجتماعيّة واقتصاديّة تلعب دورًا في اتّخاذ القرار بعدم العودة، حيث يفضّل بعض الأفراد البقاء في الأردنّ؛ نظرًا لاستقرارهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ، كما هو الحال بالنسبة لـ 16،26٪ ممّن لديهم جميع أفراد العائلة في الأردنّ و11،92٪ ممّن يشعرون بالاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الأردنّ، من حيث الاستقرار الاجتماعيّ بالنسبة للّاجئين أنّ جميع أفراد العائلة موجودة في مكان واحد، إلى جانب ذلك هنالك بعض العائلات لديها أطفال ولدوا أو ترعرعوا في الأردنّ، أمّا الاستقرار الاقتصاديّ يتمثّل بتوفّر فرص عمل، وإن كانت محدودة مقارنة بسوريا، وتوفير الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحّة.

إضافة إلى ذلك، هناك نسبة صغيرة من الأفراد (3،14٪) ينتظرون معاملات الهجرة إلى بلد آخر للحصول على جنسيّة أو وضع قانونيّ أفضل، ممّا يشير إلى أنّ بعض السوريّين يبحثون عن فرص جديدة في أماكن أخرى بدلاً من العودة إلى سوريا في الوقت الراهن، توضّح هذه البيانات أنّ القرار بالعودة ليس اختيارًا أساسيًّا وأوحد، بل يرتبط بشروط يصعب تحقيقها حاليًّا، فالعديد منهم لا يملكون منازل للعودة إليها خاصّة مع دمار البنى التحتيّة والاقتصاديّة في العديد من المدن، إلى جانب أنّ الأردنّ يوفّر حدًّا أدنى من الاستقرار رغم التحدّيات.

أسباب عدم العودة إلى سوريا

رسم بياني رقم (15) توزيع أفراد العينة وفقًا لأسباب عدم العودة إلى سوريا.

المساعدات التي يتلقاها اللاجئون السوريون في الأردن

عند الحديث عن المساعدات التي يتلقاها اللاجئون السوريون في الأردن، تشير البيانات أنّ هناك جزءًا كبيرًا من اللاجئين لا يحصلون على أي دعم حاليًا، حيث إن 70٪ من أفراد العينة لا يتلقون أي نوع من المساعدات، في المقابل 30٪ فقط من اللاجئين يحصلون على مساعدات، أمّا بالنسبة لمصدر هذه المساعدات، فقد كانت مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين هي المصدر الرئيسيّ، حيث تقدّم المساعدات لـ 89٪ من أفراد العينة. بينما كانت هناك نسبة ضئيلة تبلغ 2٪ تتلقّى مساعدات من مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، إضافة إلى منظّمات وجهات أخرى، و9٪ يتلقّونها فقط من منظّمات وجهات أخرى.

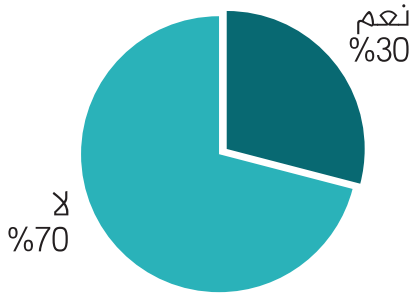

رسم بياني رقم (16) توزيع أفراد العينة وفقًا لتقاضي المساعدات من عدمها.

عند النظر إلى نوع المساعدات المقدّمة، نجد أنّ المساعدات النقديّة هي الأكثر شيوعًا، حيث تمثّل 79٪ من إجماليّ المساعدات المقدّمة، بينما تشكّل المساعدات العينيّة 20٪، ونسبة ضئيلة جدًّا تبلغ 1٪ تتلقّى مساعدات تجمع بين النوعين العينيّ والنقديّ.

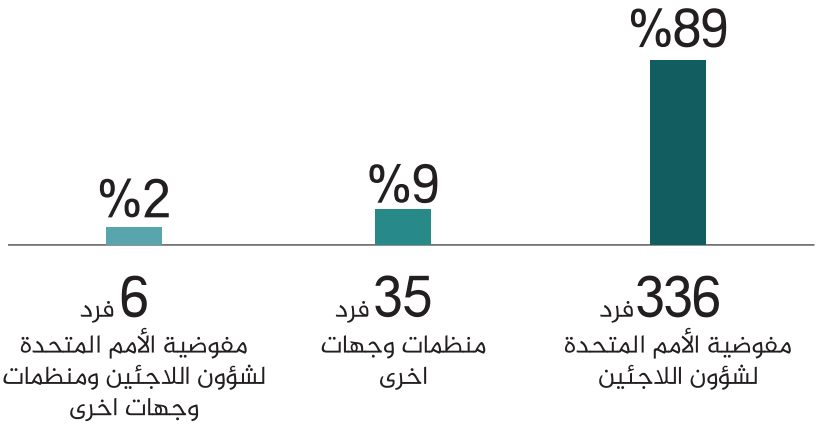

رسم بياني رقم (17) توزيع أفراد العينة وفقًا لمصدر المساعدات.

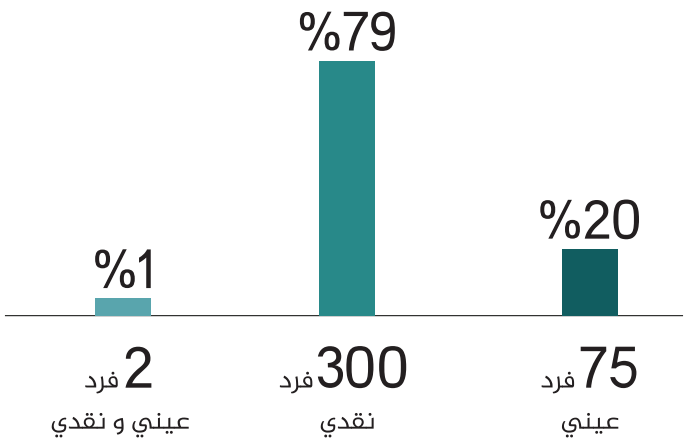

رسم بياني رقم (18) توزيع أفراد العينة وفقًا لنوع المساعدات.

توزيع أفراد العينة وفقًا للدخل مقارنة بالاحتياجات

تُظهر النتائج أن هنالك وضع اقتصاديّ صعب يعيشه اللاجئون السوريّون في الأردنّ، حيث يعاني 69٪ من أفراد العيّنة من عجز في تلبية الاحتياجات الأساسيّة، مثل الغذاء، والسكن، والصحّة، والتعليم، ممّا يشير إلى انتشار الفقر بين اللاجئين السوريّين في الأردنّ، وضعف القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من الاستقرار المعيشيّ، وهو ما ينعكس سلبًا على خياراتهم وقدرتهم على اتّخاذ قرار العودة الطوعيّة.

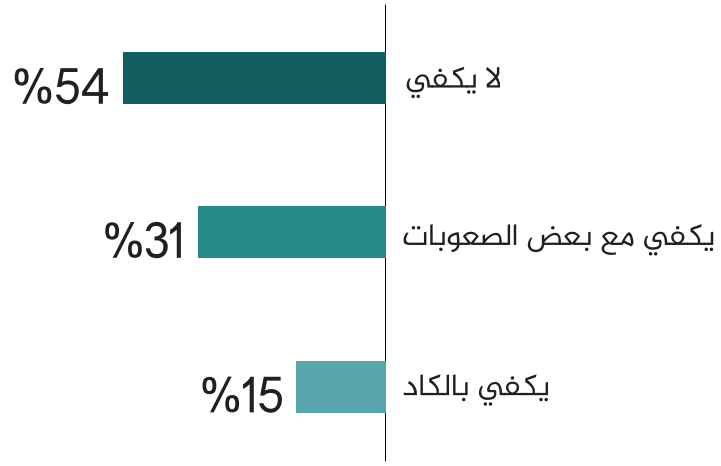

رسم بياني رقم (19) توزيع أفراد العينة وفقًا للدخل مقارنة بالاحتياجات.

أثر سقوط نظام بشّار الأسد على تلقّي المساعدات

كان من المهم سؤال جميع أفراد العينة المُستطلعة حول أثر سقوط نظام بشّار الأسد على تلقّي المساعدات، أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأفراد، تصل إلى 61٪ من العينة التي تضم (754) فردًا أكدوا أنّ المساعدات جميعها توقّفت بعد سقوط النظام، مما قد يُشبر إلى تغيّر أولويّات المانحين والمنظّمات العاملة في المنطقة. بينما أشار 21٪ (257 فردًا) إلى أنّ المساعدات بقيت كما هي.

تُظهر النتائج أنّ القرارات السياسيّة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار المساعدات الإنسانيّة، حيث إنّ سقوط النظام السوريّ أدّى إلى توقّف الدعم عن أغلب اللاجئين، ممّا يزيد تحدّياتهم المعيشيّة، ويضعف قدرتهم على اتّخاذ قرارات مستقبليّة (مثل العودة)، إضافة إلى ذلك، يبرز هذا الواقع عدم استقرار آليّات التمويل في ظلّ التحوّلات السياسيّة المفاجئة، ممّا يضعف القدرة على تقديم الدعم المستدام والمنتظم للفئات الأكثر احتياجًا.

رسم بياني رقم (19) توزيع أفراد العينة وفقًا لأثر سقوط النظام على تلقي المساعدات.

عمل اللاجئين السوريّين في الأردنّ

تُظهر نتائج الاستطلاع أن هنالك توازن نسبيّ بين العاملين وغير العاملين. فقد بلغت نسبة الأفراد الّذين يعملون 52٪ أي (649)فردًا من أفراد العينة، في حين أنّ 48٪ أي (593)فردًا أفادوا بأنّهم لا يعملون، يشير هذا التوزيع إلى أنّ أفراد العيّنة منقسمون بشكل شبه متساو بين القادرين على الانخراط في سوق العمل وغير القادرين على ذلك.

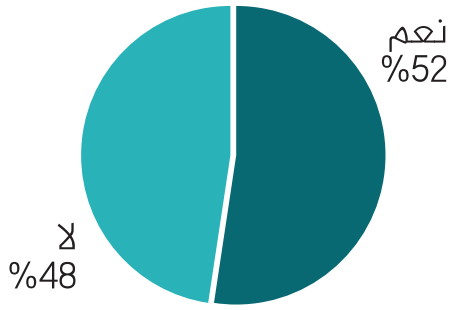

رسم بياني رقم (20) توزيع أفراد العينة وفقًا للعمل أو عدمه.

وفقًا لطبيعة العمل إنّ الغالبيّة العظمى من العاملين (649) فردًا من أفراد العينة يعملون، لكن دون دخل أو عمل ثابت ومنتظم، ممّا يُشير إلى العمل في القطاع غير المُنظم الّذي يفتقر إلى الحقوق العمالية مثل الأجور اللائقة، والاجازات السنوية والمرضية، والاشتراك في الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق التي تنص عليها التشريعات العمالية، فقد أظهرت النتائج أنّ 61٪ أي (398) فردًا من أفراد العينة يعتمدون على عمل المياومة، ممّا يشير إلى ضعف الوضع الاقتصاديّ لهؤلاء الأفراد، حيث يعتمدون على فرص عمل غير منتظمة، ولا توفّر دخلًا ثابتًا أو حماية اجتماعيّة.

أمّا الأفراد الّذين يعملون دون عقد، فقد مثّلوا 35٪ أي(228) فردًا من مجمل أفراد العينة. في المقابل، لم تتجاوز نسبة العاملين بعقد رسميّ سوى 4٪ أي (23) فردًا فقط من أفراد العينة.

رسم بياني رقم (21) توزيع أفراد العينة وفقًا لطبيعة العمل.

أمّا بالنسبة لتوزيع أفراد العيّنة وفقًا لقطاع العمل، أظهرت النتائج أنّ قطاع الإنشاءات والتمديدات يتصدّر بنسبة 28٪ من إجماليّ العيّنة، ممّا قد يدلّ أنّ العديد من اللاجئين السوريّين يعملون في قطاع الإنشاءات لأسباب عدّة منها، مهارتهم في هذا المجال، وأحيانًا لكونه لا يتطلّب مهارات عالية أو إتقان لغة أخرى غير اللغة الأمّ، يليه قطاع الزراعة بنسبة 22٪، والعمل فيه موسميّ بأجور منخفضة وظروف عمل صعبة، وأحيانًا يوفّر هذا القطاع مكانًا للإقامة للعامل السوريّ وأفراد أسرته.

أمّا قطاع المحلّات التجاريّة يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16٪، حيث يعمل العديد من اللاجئين في بيع البضائع؛ ممّا يوفّر لهم مصدر دخل، لكنّه يفتقر إلى الاستقرار الوظيفيّ، واحتلّ قطاع المطاعم والمخابز نسبة 8٪، والأعمال الحرّة تمثّل 7٪، وتشمل مشاريع صغيرة مثل الخياطة أو البيع المنزليّ، ممّا يتيح للّاجئين فرصة ريادة الأعمال وخلق مصادر دخل مستقلّة، الأمر الذي يُشير إلى وجود فئة من اللاجئين السوريّين يفضّلون العمل في المشاريع المنزليّة والعمل الخاصّ، أمّا قطاع المصانع والشركات يسجّل نسبة 5٪. القطاعات الأخرى مثل الخياطة، والصالونات، والميكانيكيّ، والنظافة تتراوح نسبها بين 1٪ و3٪، أمّا قطّاع التعليم والحراسة والمهن الإداريّة تكاد تكون غير ملحوظة بنسبة أقلّ من 1٪ لكلّ منها.

من الضروريّ أن نلاحظ أنّ اللاجئين السوريّين الّذين يعملون يتركّزون بشكل رئيسيّ في المجالات الّتي تستلزم جهدًا بدنيًّا كبيرًا، وأجور منخفضة، حيث تفتقر هذه القطاعات في الغالب إلى بيئة عمل مناسبة.

قطاع العمل	العدد	النسبة
أعمال حرة	47	٪7
إنشاءات وتمديدات	182	٪28
تحميل وتنزيل	8	٪1
تعليم	7	٪1
حراسة	2	٪0
خياطة	21	٪3
زراعة	146	٪22
صالون تجميل	14	٪2
محلات تجارية	104	٪16
مصانع وشركات	31	٪5
مطاعم/ مخابز	55	٪8
مهن إدارية	6	٪1
ميكانيكي	16	٪2
نظافة	10	٪2
المجموع	649	٪100

جدول رقم (22) توزيع أفراد العينة وفقًا لقطاع العمل.

تظهر نتائج توزيع أفراد العيّنة بناء على امتلاكهم تصريح عمل أنّ الغالبيّة العظمى من أفراد العيّنة حوالي 90٪ أيّ (1122) فردًا لا يمتلكون تصريح عمل، بينما أفاد 10٪ فقط ما يعادل (120) فردًا بأنّهم يمتلكون تصريح عمل.

هذه النسبة المرتفعة للأفراد غير الحاصلين على تصريح عمل قد تعكس عوامل عدّة، منها: التكاليف المرتفعة للحصول على التصريح ، وعدم توفر عمل دائم، على سبيل المثال لا الحصر.

من المهمّ الإشارة أنّ الأردنّ قبل عام 2016 لم يكن يسمح للّاجئين السوريّين الحصول على تصاريح عمل، لذلك اعتمدوا كلّيًّا على العمل غير الرسميّ، لكن بعد انعقاد مؤتمر لندن في عام 2016، سُمح للّاجئين السوريّين بإصدار تصاريح عمل، وأعفوا من رسوم إصدارها. استمرّ هذا الوضع حتّى منتصف يونيو 2024، حيث أصبح من الضروريّ للعامل السوريّ الحصول على تصريح عمل، بالشروط نفسها الّتي تنطبق على العمالة غير الأردنيّة الأخرى.

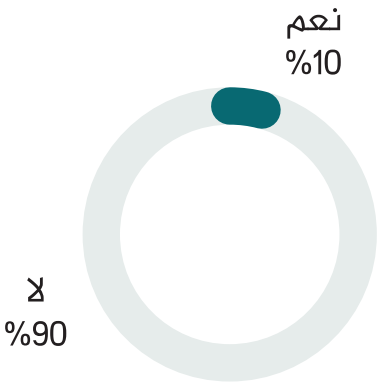

رسم بياني رقم (23) توزيع أفراد العينة وفقًا لامتلاك تصريح عمل من عدمه.

توضّح البيانات المستخلصة من العيّنة المُستطلعة حول تأثير وجود تصريح على إمكانيّة الحصول على فرصة عمل مستقرّة أنّ هناك تباينًا في آرائهم. فقد أظهرت النتائج أنّ 46٪ من أفراد العيّنة يعتقدون أنّ التصريح يساعد بشكل كبير في الحصول على فرصة عمل مستقرّة، بينما يرى 38٪ من المشاركين أنّ التصريح لم يكن له تأثير ملحوظ على استقرار فرص العمل، أمّا النسبة المتبقّية، الّتي تمثّل 16٪ من العيّنة، فتعتقد أنّ التصريح يساعد إلى حدّ ما في تحقيق الاستقرار الوظيفيّ.

يعكس هذا التباين تأثير عوامل عدّة على إمكانيّة الحصول على فرصة عمل عند وجود تصريح، مثل نوع القطاع الّذي يعمل فيه الفرد، وطبيعة صاحب العمل ومدى رغبته في إصدار تصريح عمل، إضافة إلى الظروف الاقتصاديّة الصعبة وقلّة الفرص الثابتة. بالنسبة للّذين يعتبرون التصريح ذا أهمّيّة، يرون أنّه يسهم في توفير فرص عمل مستمرّة، ويمنحهم حماية قانونيّة، حيث يعملون بشكل قانونيّ. في المقابل، يعتقد بعض أفراد العيّنة أنّ التصريح ليس له تأثير كبير بسبب عملهم في القطاع غير الرسميّ وبشكل متقطّع. بينما يرى آخرون أنّ التصريح قد يكون مفيدًا إلى حدّ ما، لأنّه يقلّل من المساءلة القانونيّة، لكنّه لا يحسن ظروف العمل، ولا يزيد الأجور.

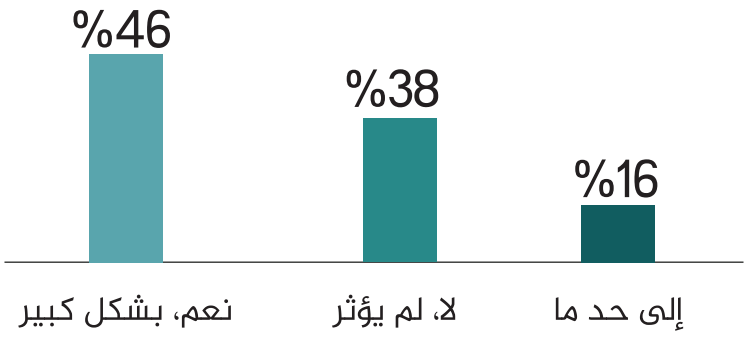

رسم بياني رقم (24) توزيع أفراد العينة حسب تأثير وجود تصريح على إمكانية الحصول على فرصة عمل مستقرة.

توزيع أفراد العيّنة وفقًا لوجود معيقات تواجه العودة إلى سوريا

تبيّن النتائج موقف أفراد العيّنة البالغ عددهم 1242 فردًا تجاه المعيقات الّتي قد تواجههم في حال العودة إلى سوريا، حيث أظهرت النتائج أنّ 75٪ من أفراد العيّنة أي (932) فردًا لا يرون وجود معيقات تحول دون عودتهم، بينما أفاد 25٪ أي (310) فردًا بوجود عوائق تمنعهم من العودة.

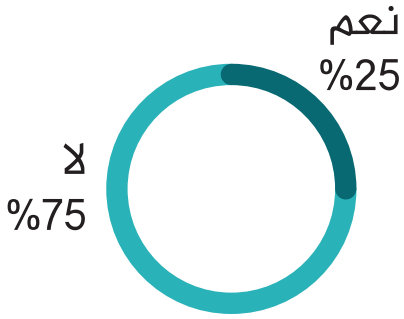

رسم بياني رقم (25) توزيع أفراد العينة وفقًا لوجود معيقات تواجه العودة إلى سوريا.

هناك عوائق عدّة تعترض عودة الأفراد إلى سوريا، حيث تتنوّع هذه العوائق بين اقتصاديّة وقانونيّة. يتصدّر صعوبة الحصول على تصريح عمل القائمة بنسبة 16٪، يأتي بعد ذلك غلاء المعيشة بنسبة 14٪، كما تشكّل حملات وزارة العمل التفتيشيّة عائقًا بنسبة 13٪، وأخيرًا، هناك عوائق أخرى بنسبة 3٪، تتضمّن هذه العوائق مشكلات مثل الإصابة بالأمراض خاصة المزمنة، وندرة الخدمات الصحّيّة المتاحة، إضافة إلى عدم توفّر سكن ملائم في سوريا. كما أنّ القيود المفروضة على التنقّل، مثل عدم السماح بالخروج والعودة إلى الأردنّ في حال عدم ملاءمة الظروف، تجعل الأمور أكثر تعقيدًا فيما يتعلّق بقرار العودة إلى سوريا.

هذه العوائق المختلفة تترابط فيما بينها وتؤثّر في قرار العودة إلى سوريا، حيث يرتبط غياب الأمن الاقتصاديّ بفقدان مصادر الدخل، ممّا يؤدّي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجيّة، ويقلّل من قدرة الأفراد على العودة. إضافة إلى ذلك، فإنّ عدم استقرار الأوضاع الأمنيّة يزيد تردّد السوريّين في اتّخاذ خطوة العودة، ممّا يعوق استقرار العائدين، ويساهم في استمرار الأزمة القائمة. من جانب آخر، تلعب العلاقة بين توفّر الخدمات الأساسيّة والاستقرار دورًا محوريًّا في هذا السياق، حيث إنّ تدهور قطاعي الصحّة والتعليم يؤثّر سلبًا على الحياة في سوريا، ممّا يدفع العديد من العائدين المحتملين إلى البقاء في الدول المضيفة بحثًا عن ظروف معيشيّة أفضل. تتداخل هذه العوامل مع التأثيرات الخارجيّة مثل العقوبات الدوليّة المفروضة على سوريا، الّتي تعرقل جهود إعادة الإعمار، وتزيد معدّلات البطالة، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، ويزيد صعوبة الحياة اليوميّة للسوريّين.

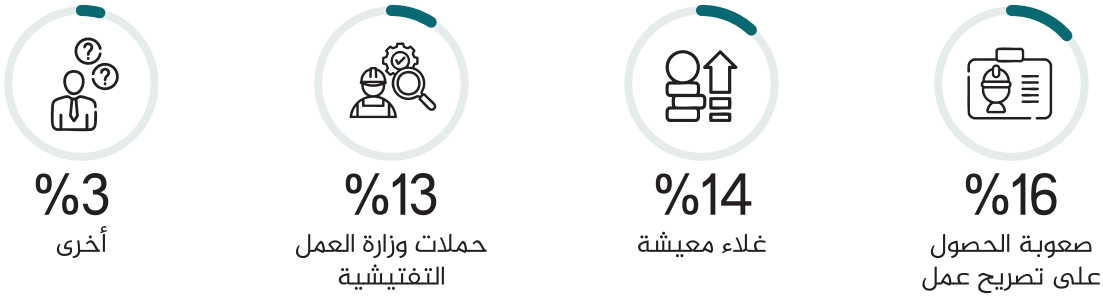

رسم بياني رقم (26) توزيع أفراد العينة وفقًا لعوائق العودة إلى سوريا.

توزيع أفراد العيّنة حسب المحافظة ورغبتهم في العودة إلى سوريا

تُظهر بيانات الاستطلاع توزيع أفراد العيّنة حسب المحافظة ورغبتهم في العودة إلى سوريا، حيث تتباين النسب بشكل ملحوظ بين المحافظات، حيث سجّلت محافظة عمّان أعلى نسبة رغبة في العودة، إذ أفاد (165) فردًا بنسبة (55,4٪ من عيّنة المحافظة) برغبتهم في العودة، مقارنة بـ (133) فردًا (44,6٪) يفضّلون البقاء. بينما في محافظة الزرقاء، كانت النسبة أقلّ، حيث عبر (61) فردًا بنسبة (18,9٪) عن رغبتهم في العودة مقابل (262) فردًا بنسبة (81,1٪) يرفضون الفكرة.

من ناحية أخرى، ظهرت بعض المحافظات الّتي لديها أعداد قليلة جدًّا من المستجيبين (مثل الطفيلة والعقبة ومعان) يرغبون في العودة، ممّا قد يعزّى إلى قلّة أعداد اللاجئين فيها، ومحدودية فرص العمل. في المقابل، ظهرت نسب مرتفعة نسبيًّا في محافظتي الكرك (52٪) ومعان (83,3٪)، رغم صغر حجم العيّنة فيهما، ممّا قد يشير إلى عوامل محفّزة للعودة مثل محدوديّة فرص العمل.

في ظلّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تتباين رغبات اللاجئين في العودة إلى وطنهم بناء على عوامل عدّة مؤثّرة، ففي العاصمة عمان على سبيل المثال لا الحصر تتمتّع بفرص عمل وافرة، يفضّل العديد من اللاجئين البقاء للاستفادة من هذه الفرص الّتي قد لا تتاح لهم في مناطق أخرى مثل معان. وعلى النقيض، في معان، حيث تقلّ فرص العمل، ويقلّ عدد اللاجئين، يتزايد الميل نحو العودة إلى الوطن. هذا القرار يتأثّر بشكل كبير بندرة الفرص الاقتصاديّة الّتي تجعل الرغبة في البقاء أقلّ. من جهة أخرى، في الزرقاء مثلًا، يفضّل اللاجئون الانتظار حتّى يتحسّن الوضع في سوريا بشكل كامل قبل اتّخاذ قرار العودة. هذا الانتظار يأتي نتيجة لرغبتهم في ضمان الاستقرار الماليّ الّذي يمكّنهم من البدء مجددًا في وطنهم سوريا.

خلاصة الأمر، هذه التباينات تظهر أنّ قرار العودة إلى سوريا يتأثّر بعوامل متعدّدة، مثل الظروف الاقتصاديّة في المحافظة المضيفة، وطبيعة تجمّعات اللاجئين، والإمكانيّات المتاحة لهم في سوريا، إضافة إلى طول مدّة اللجوء.

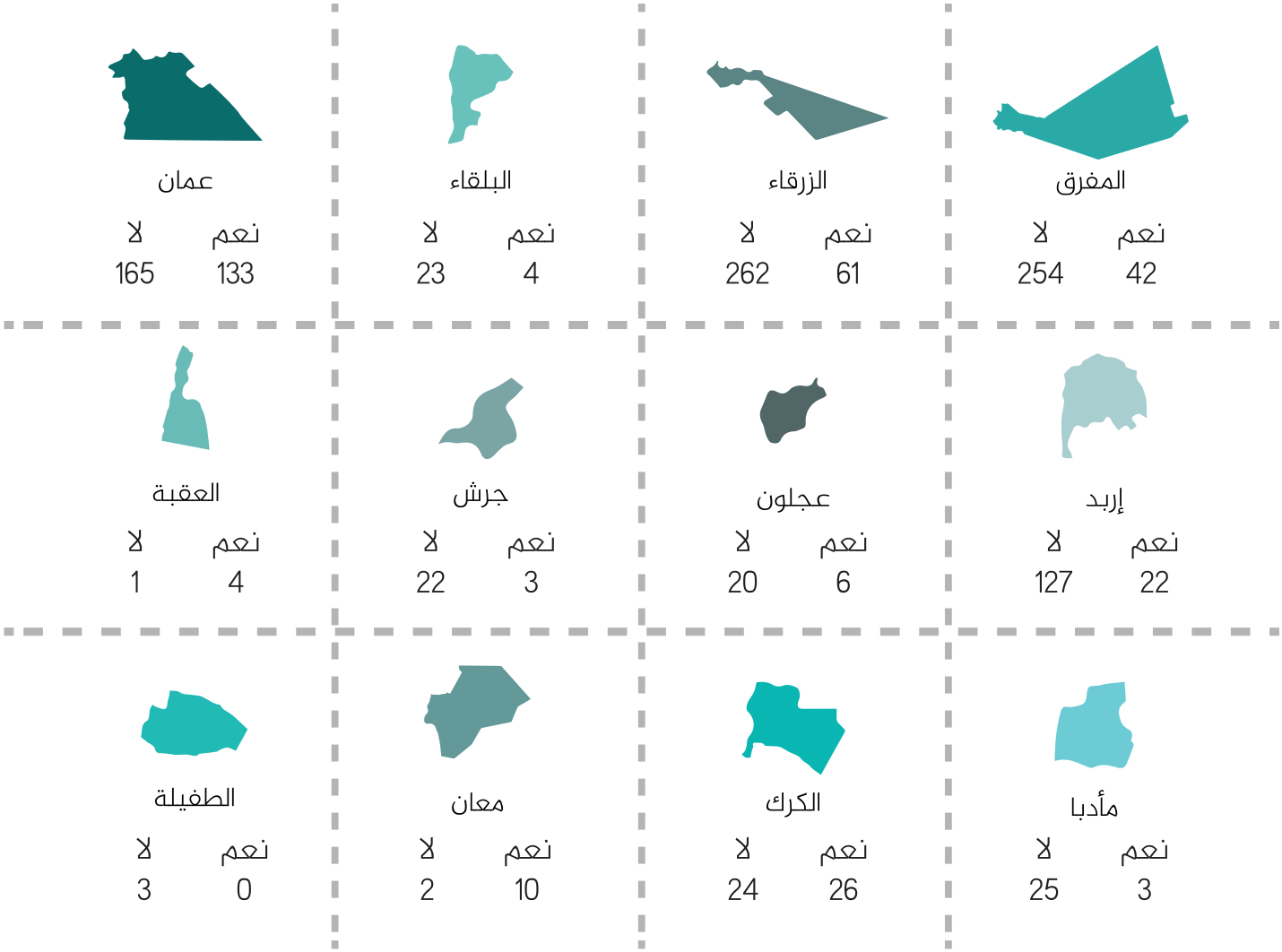

رسم بياني رقم (27) توزيع أفراد العينة وفقًا للمحافظة ورغبة العودة إلى سوريا

مدّة الإقامة في الأردنّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة إلى سوريا:

تظهر البيانات وجود علاقة واضحة بين مدّة الإقامة في الأردنّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة إلى سوريا، حيث إنّ الغالبيّة العظمى من المقيمين منذ 14 سنة أو أقلّ (821) فردًا من مجمل أفراد العينة لا يرغبون في العودة، مقابل (342) فردًا فقط عبّروا عن رغبتهم في العودة. أمّا بالنسبة للمقيمين منذ 15 سنة أو أكثر، فإنّ (74) فردًا لا يرغبون في العودة مقابل فردين فقط يرغبون في ذلك، أمّا المجموعة الّتي أقامت أقلّ من 5 سنوات، فعددهم قليل جدًّا (3) أفراد، ممّا يصعب تعميم أيّ استنتاجات حولهم.

هذه النتائج تُظهر وجود علاقة عكسية بين مدة الإقامة ورغبة العودة إلى سوريا، فكلما زادت مدة الإقامة، انخفضت الرغبة في العودة، الأمر الذي يدعم فرضيّة «الاندماج الطوعيّ» مع الوقت، حيث يصبح اللاجئون جزءًا من المجتمع المضيف ويقلّ ارتباطهم بوطنهم، لكن لا يعني ذلك عدم التفكير في العودة حين تتحسّن الأوضاع في سوريا وتصبح أكثر استقرارًا.

عدد سنوات الإقامة في الأردن	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
	لا	نعم
14 سنة فما دون	821	342
15 سنة فأكثر	74	2
أقل من 5 سنوات	1	2
المجموع	896	346

جدول رقم (28) توزيع أفراد العينة وفقًا لعدد سنوات الإقامة في الأردن ورغبة العودة إلى سوريا.

الراغبون في العودة إلى سوريا حسب المدّة الزمنيّة

تُظهر النتائج أنّ الراغبين في العودة إلى سوريا (346) فردًا من أفراد العينة المُستجيبة حسب المدّة الزمنيّة الّتي يخطّطون فيها للعودة، نلاحظ أنّ أغلبيّة الراغبين في العودة (189) فردًا أي 54.6٪ منهم، يفضّلون العودة خلال الأشهر الستّة القادمة، كما أنّ (71) فردًا أي 20.5٪ يرغبون في العودة خلال الثلاثة أشهر القادمة. أمّا فيما يخصّ التخطيط للعودة على المدى المتوسّط، فإنّ (77) فردًا أي 22.3٪ يفضّلون العودة خلال الثلاث سنوات القادمة، وهو ما قد يشير إلى تريّثهم لضمان استقرار الأوضاع في سوريا أو لترتيب أمورهم الماليّة والقانونيّة قبل العودة. في المقابل، نجد أنّ (9) أفراد فقط أي 2.6٪ يخطّطون للعودة خلال الخمس سنوات القادمة.

تشير البيانات إلى أنّ هناك انقسامًا بين السوريّين الراغبين في العودة إلى وطنهم، حيث إنّ نصفهم يفضّل العودة في غضون ستّة أشهر، ممّا يعكس إمّا تحسّنًا في الظروف داخل سوريا أو ضغوطًا اقتصاديّة في دول اللجوء. من ناحية أخرى، ربع العيّنة يتبنّى موقفًا أكثر حذرًا، ويفضّل الانتظار لمدّة ثلاث سنوات أو أكثر قبل العودة. هذا الانتظار يعكس توقّعاتهم بتحسّن الوضع الأمنيّ والاقتصاديّ في سوريا ليصبح أكثر استقرارًا.

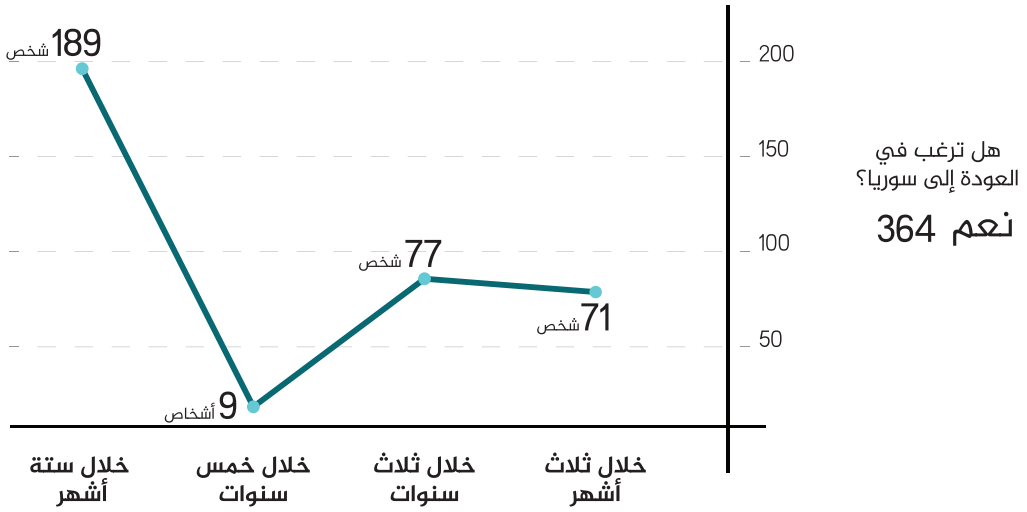

رسم بياني رقم (29) توزيع أفراد العينة وفقًا لرغبة العودة إلى سوريا والمدة الزمنية.

كفاية الدخل الشهريّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة

تكشف البيانات عن وجود علاقة واضحة بين كفاية الدخل الشهريّ ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة إلى وطنهم،فمن بين (1242) فردًا شملهم الاستطلاع، نجد أنّ 71٫8٪ أي (896) فردًا لا يرغبون في العودة، مقابل 28٫2٪ (346) فردًا عبّروا عن رغبتهم في العودة.

الملاحظ أنّ نسبة الراغبين في العودة تتناقص مع تحسّن مستوى الدخل، بين الأفراد الّذين لا يكفيهم الدخل وعددهم بلغ (673) فردًا، بلغت نسبة الراغبين في العودة 21٫4٪ بعدد بلغ (144) فردًا، وبين الّذين يكفيهم الدخل بالكاد البالغ عددهم (184) فردًا، ارتفعت النسبة إلى 41٫3٪ أي (76) فردًا، أمّا لدى الّذين يكفيهم الدخل مع بعض الصعوبات وعددهم (385) فردًا، فكانت النسبة 32٫7٪ أي (126) فردًا.

وتظهر المفارقة أنّ أعلى نسبة رغبة في العودة كانت لدى الفئة الّتي بالكاد يكفيها الدخل بنسبة41٫3٪، وليس الفئة الأكثر فقرًا ونسبتهم 21٫4٪، ممّا يعكس وجود عوامل متعدّدة تدفعهم لاتّخاذ هذا القرار، من بين هذه العوامل، أنّ هناك مستوى معيّنًا من الاستقرار الماليّ الّذي يمكّنهم من التخطيط للعودة، حيث يعتبرون العودة فرصة لتحسين أوضاعهم الاقتصاديّة، خاصّة في ظلّ ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن. هذا الاستقرار الماليّ يمنحهم القدرة على تحمّل المخاطر المرتبطة بالعودة، وهو ما قد لا يكون متاحًا للفئات الأفقر الّتي قد ترى العودة مخاطرة، وقد يكونون أكثر تشاؤمًا بشأن إمكانيّة تحسين أوضاعهم في سوريا، أمّا الفئة المتوسّطة (بالكاد يكفيها الدخل) قد ترى في العودة فرصة لتحسين وضعها الاقتصاديّ، والأفضل حالاً (يكفيهم الدخل مع صعوبات) تظهر لديهم رغبة متوسّطة في العودة بنسبة 32٫7%..

يتّضح من ذلك أنّ العامل الاقتصاديّ ليس المؤثر الوحيد في قرار العودة حيث إنّ الأسوأ حالاً اقتصاديًّا ليسوا بالضرورة الأكثر رغبة في العودة، وتزداد الرغبة في العودة عند وجود قدر محدود من الاستقرار الماليّ فئة «بالكاد يكفي»، ما قد يعكس إمكانيّة التخطيط للعودة عندما تكون الظروف ليست صعبة.

كيف تقيم دخلك الشهري مقارنة باحتياجاتك الأساسية؟	العدد	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
		لا	نعم
لا يكفي	673	529	144
يكفي بالكاد	184	108	76
يكفي مع بعض الصعوبات	385	259	126
المجموع	1242	896	346

جدول رقم (30) توزيع أفراد العينة وفقًا للدخل الشهري ومقارنته بالاحتياجات الأساسية، ورغبة العودة إلى سوريا.

علاقة وضع العمل برغبة اللاجئين السوريين في العودة

تكشف البيانات العلاقة بين وضع العمل ورغبة اللاجئين السوريّين في العودة إلى وطنهم، حيث يلاحظ أنّ الأفراد العاملين يظهرون استعدادًا أكبر للعودة مقارنة بغير العاملين، ممّا يشير إلى تأثير العامل الاقتصاديّ في اتّخاذ قرار العودة.

في فئة غير العاملين البالغ عددهم (593) فردًا أي ما نسبته 47,7٪ من أفراد العيّنة هنالك 80٪ أي (474) فردًا لا يرغبون في العودة، و 20٪ فقط أي (119) فردًا عبّروا عن رغبتهم في العودة.

بينما في فئة العاملين وعددهم (649) فردًا من أفراد العينة وبنسبة 52,3٪ هنالك 65٪ أي(422) فردًا لا يرغبون في العودة، و35٪ أي(227) فردًا يرغبون في العودة.

وعليه، إن نسبة الراغبين في العودة بين العاملين (35٪) وغير العاملين (20٪)، مما قد يشير إلى أن توفّر مواردماليّة إلى جانب فرصة عمل تزيد قابليّة التفكير في العودة، أمّا غير العاملين قد يخشون عدم وجود فرص عمل في سوريا، لكن من المهمّ الإشارة أيضًا إلى أنّ الغالبيّة في كلتا المجموعتين تفضّل البقاء؛ ممّا يعكس وجود مخاوف عامّة تتجاوز الجانب الاقتصاديّ (أمنية، اجتماعيّة)، ووجود استقرار نسبيّ في مكان الإقامة الحاليّ.

من المهم الإشارة إلى أنّ الفئة الّتي (بالكاد يكفيها الدخل) سجّلت أعلى نسبة رغبة في العودة بنسبة 41,3٪، وهي نسبة قريبة من نسبة العاملين الراغبين في العودة الّتي بلغت 35٪. هذه النتائج تسلّط الضوء على أهمّيّة الحدّ الأدنى من الاستقرار الماليّ كعامل محفّز رئيسيّ للرغبة في العودة، ويبدو أنّ وجود وظيفة أو دخل شبه كاف يلعب دورًا أكبر في اتّخاذ قرار العودة مقارنة بالظروف الأخرى مثل الفقر، هذا يشير إلى أنّ الأفراد يبحثون عن نوع من الاستقرار الماليّ الّذي يمكّنهم من تحقيق مستوى معيشة مقبول، ممّا يعكس أهمّيّة الأمان الاقتصاديّ في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالعودة.

هل تعمل؟	العدد	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
		لا	نعم
لا	593	474	119
نعم	649	422	227
المجموع	1242	896	346

جدول رقم (31) توزيع أفراد العينة وفقًا للعمل من عدمه، ورغبة العودة إلى سوريا.

علاقة امتلاك تصريح عمل بقرار العودة إلى سوريا

تكشف النتائج عن علاقة العلاقة بين امتلاك تصريح عمل وقرار العودة إلى سوريا، حيث إنّ الوضع العامّ لتصاريح العمل يظهر أنّ الغالبيّة العظمى من العيّنة (1122) فردًا بنسبة 90,3٪، تعاني عدم امتلاك تصريح عمل، وأنّ هنالك ما نسبته 9,7٪ أي (120) فردًا يمتلكون تصاريح عمل.

أمّا العلاقة بين التصريح ورغبة العودة، فإنّ من بين غير الراغبين في العودة هنالك (896) فردًا، ما نسبته 93,1٪ أي (834) فردًا لا يملكون تصريح عمل، و6,9٪ فقط أي (62) فردًا يملكون تصاريح عمل.

تشير البيانات إلى أنّ الغالبيّة العظمى من اللاجئين الّذين يبدون عدم رغبتهم في العودة إلى سوريا لا يملكون تصريح عمل، ممّا يشير إلى أنّ عدم الاستقرار القانونيّ والاقتصاديّ في بلد اللجوء لا يدفعهم للعودة، وربّما بسبب الخوف من فقدان مصادر الدخل، حتّى لو أنّها غير ثابتة، والخوف من عدم قدرتهم الحصول على عمل في سوريا، والشعور بعدم الاستقرار الأمنيّ والسياسيّ.

أمّا الراغبون في العودة وعددهم (346) فردًا، ما نسبته 83,2٪ وعددهم (288) فردًا لا يملكون تصريح عمل، و16,8٪ أي (58) فردًا يملكون تصاريح عمل.

هل ترغب العودة إلى سوريا؟	العدد	هل تمتلك تصريح عمل؟	
		لا	نعم
لا	896	834	62
نعم	346	288	58
المجموع	1242	1122	120

جدول رقم (32) توزيع أفراد العينة وفقًا لامتلاك تصريح عمل، ورغبة العودة إلى سوريا.

رغبة العودة إلى سوريا بين الجنسين (الذكور، الإناث)

تكشف البيانات عن وجود تفاوت واضح في رغبة العودة إلى سوريا بين الجنسين، حيث يظهر الذكور ميلاً أكبر نحو العودة مقارنة بالإناث. فبينما تشكّل الإناث 30,5٪ من العيّنة بعدد (379) أنثى، نجد أنّ 80٪ منهنّ بعدد (303) أنثى لا يرغبن في العودة مقابل 20٪ فقط بعدد (76) أنثى عبّرن عن رغبتهنّ في العودة.

أمّا لدى الذكور الّذين يمثّلون 69,5٪ من العيّنة وبعدد (863) فردًا، فتظهر النسب أنّ 68,7٪ بعدد (593) فردًا لا يرغبون في العودة، و31,3٪ بعدد (270) فردًا يرغبون في العودة.

نسبة تفاوت الرغبة في العودة بين الذكور والإناث قد يؤثّر فيها اختلاف الأولويّات والأدوار الاجتماعيّة بين الجنسين، مثلًا الذكور قد يكونون أكثر استعدادًا للمخاطرة بالعودة بحثًا عن فرص عمل، خاصّة إذا كانوا يعتبرون أنفسهم المعيلين الرئيسيّين للأسرة، إلى جانب ذلك إذا كان الرجل هو صاحب القرار النهائيّ في العائلة، فقد تسجّل نسبة أعلى للرغبة في العودة بين الذكور، حتّى لو كانت النساء غير مقتنعات، من جهة أخرى، النساء حيث يركّزن بشكل أكبر على استقرار الأسرة والتعليم والصحّة، ممّا يجعلهنّ أكثر تحفّظًا تجاه تغيير مكان الإقامة، هذا التحفّظ يظهر بشكل خاصّ عندما تكون النساء مسؤولات عن رعاية الأطفال، حيث يفضّلن الحفاظ على البيئة المستقرّة لأسرهنّ.

الجنس	العدد	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
		لا	نعم
أنثى	379	303	76
ذكر	863	593	270
المجموع	1242	896	346

جدول رقم (33) توزيع أفراد العينة وفقًا للجنس، ورغبة العودة إلى سوريا.

المستوى التعليميّ للّاجئين السوريّين ورغبتهم في العودة إلى سوريا

تظهر البيانات وجود علاقة واضحة بين المستوى التعليميّ للّاجئين السوريّين ورغبتهم في العودة إلى سوريا، حيث تُبين النتائج أنّ الغالبيّة العظمى من العيّنة (80,2٪) من ذوي التعليم المدرسيّ (توجيهي فما دون)، بين هذه الفئة 71,8٪ لا يرغبون في العودة مقابل 28,2٪ يرغبون فيها، بينما الفئات التعليميّة الأعلى تظهر نسبًا أعلى للرغبة في العودة، حاملي البكالوريوس منهم 39,6٪ لديهم رغبة في العودة (أعلى نسبة بين الفئات)، أمّا حاملو الدبلوم/التدريب المهنيّ، فتبلغ نسبة رغبتهم في العودة 30,9٪، ورغبة العودة بين الأمّيّين تبلغ 15,8%.

وعليه، إنّ الفئة الأقلّ تعليمًا (أميون) تظهر أعلى نسبة لعدم الرغبة في العودة (84,2٪)، ونسبة الرغبة في العودة تتضاعف تقريبًا بين حاملي الشهادات الجامعيّة مقارنة بالأمّيّين، أمّا شريحة الدراسات العليا صغيرة جدًّا (3 أفراد) ممّا يصعب تعميم نتائجها.

خلاصة الأمر، يلعب مستوى التعليم دورًا مهمًّا في تحديد توجّهات الأفراد نحو العودة إلى بلدهم الأصليّ. فكلّما زاد مستوى التعليم، زادت احتماليّة التفكير في العودة، خاصّة إذا كان البلد الأصليّ في مرحلة إعادة إعمار. في المقابل، الأقلّ تعليمًا يميلون إلى البقاء بسبب اعتمادهم على فرص العمل المتاحة، والمساعدات المقدمة في بلد اللجوء.

المستوى التعليمي	العدد	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
		لا	نعم
أمي	101	85	16
بكالوريوس	48	29	19
توجيهي فما دون	996	715	281
دبلوم/ تدريب مهني	94	65	29
دراسات عليا	3	2	1
المجموع	1242	896	346

جدول رقم (34) توزيع أفراد العينة وفقًا للمستوى التعليمي، ورغبة العودة إلى سوريا.

رغبة العودة إلى سوريا بين اللاجئين السوريّين المقيمين داخل المخيّمات وخارجها

تكشف البيانات عن وجود اختلافات واضحة في رغبة العودة إلى سوريا بين اللاجئين السوريّين المقيمين داخل المخيّمات وخارجها. حيث تظهر النتائج أنّ المقيمين خارج المخيّمات وعددهم (1087) فردًا من مجموع العينة وبنسبة87,5٪ ، منهم 71,5٪ أي (777) فردًا لا يرغبون في العودة، و28,5٪ أي (310) فردًا عبّروا عن رغبتهم في العودة.

أمّا المقيمون داخل المخيّمات وعددهم (155) فردًا من أفراد العينة وبنسبة 12,5٪، منهم 76,8٪ أي(119) فردًا لا يرغبون في العودة، و23,2٪ أي (36) فردًا يرغبون في العودة.

النتائج تبيّن أنّ المقيمين خارج المخيّمات أكثر ميلًا للرغبة في العودة بنسبة 28,5٪ مقارنة بمقيمي المخيّمات بنسبة23,2٪، مع الإشارة إلى أنّ الغالبيّة في كلتا المجموعتين تفضّل البقاء.

هل تسكن في مخيم؟	العدد	هل ترغب العودة إلى سوريا؟	
		لا	نعم
لا	1087	777	310
نعم	155	119	36
المجموع	1242	896	346

جدول رقم (35) توزيع أفراد العينة وفقًا للإقامة في المخيمات أو خارجها، ورغبة العودة إلى سوريا.

خرج الاستطلاع بالعديد من النتائج التي يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

1. هناك العديد من العوامل الّتي تؤثّر في رغبة اللاجئين في العودة إلى سوريا، ممّا يجعل مسألة العودة ليست بالبساطة المتوقّعة.

2. هناك تباينًا في الرغبات والتوجّهات بين السوريين المشاركين في الاستطلاع، حيث تتأثّر قراراتهم بالعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة.

3. تشير البيانات إلى أنّ 72٪ من اللاجئين السوريّين في الأردنّ لا يرغبون في العودة إلى سوريا حاليًّا. الأسباب الرئيسيّة وراء هذا القرار تتعلّق بعدم توفّر السكن المناسب، حيث أعرب 59,26٪ عن قلقهم من هذا الجانب، إضافة إلى عدم وجود الأمان بنسبة 56,44٪، والأوضاع الاقتصاديّة غير المستقرّة بنسبة 55,07٪.

4. هناك بعض الأسباب الّتي تدفع بعض اللاجئين للتفكير في العودة، مثل عودة الأقارب بنسبة 15,7٪ وارتفاع تكلفة تصاريح العمل في الأردنّ بنسبة 13,61٪. على الرغم من ذلك، فإنّ احتماليّة العودة بالنسبة للّاجئين السوريّين في الأردنّ تظلّ محدودة، حيث تعتمد بشكل كبير على الحالة الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في الداخل السوريّ.

5. توجد مخاوف متعلّقة بالمسكن والقضايا القانونيّة مثل الوثائق المفقودة وسندات الملكيّة، إضافة إلى توفّر سبل العيش الأساسيّة والخدمات المتوفّرة في الأردنّ مثل الحصول على الرعاية الصحّيّة والمدارس التي قد يحرموا منها في حال عودتهم.

6. هنالك تفاوت ملحوظ في الرغبة في العودة بناء على عدّة عوامل ديموغرافيّة واجتماعيّة. فعلى سبيل المثال، أظهرت النتائج أن محافظة عمّان أعلى نسبة رغبة في العودة بنسبة 55,4٪. أمّا من حيث مدّة الإقامة، فإنّ المقيمين منذ 15 سنة أو أكثر كانوا الأقلّ رغبة في العودة. بالنسبة للدخل، أظهرت الفئة الّتي بالكاد يكفيها الدخل أعلى نسبة رغبة في العودة بنسبة 41,3٪. وأخيرًا، من حيث المستوى التعليميّ، أظهر الحاصلون على البكالوريوس رغبة أكبر في العودة بنسبة 39,6٪ مقارنة بالأمّيّين الّذين بلغت نسبتهم 15,8٪.

التوصيات:

1. تقديم حوافز ماليّة ودعم لوجستيّ للراغبين في العودة، وتوفير مساعدات مخصّصة للأسر الّتي تعاني عجزًا في الدخل.
2. حثّ المجتمع الدوليّ على الوفاء بالتزاماته الماليّة لدعم اللاجئين والدول المضيفة.
3. إنشاء برامج مشتركة بين الأردنّ والمنظّمات الدوليّة لتسهيل العودة الطوعيّة عند استقرار الأوضاع في سوريا.
4. إجراء دراسات دوريّة لرصد تغيّر آراء اللاجئين حول العودة، خاصّة مع تطوّر الأوضاع في سوريا.

E-mail: Media@tamkeen-jo.org
www.tamkeen-jo.org
Al-Madina Al-Munwra St,
Building #197 | 3rd Floor
Tel:+ 962 5539501
Mobile: + 962 797847997